

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### التدقيق في تشققات المحقق الخوئي

و حتى الان لم نعثر على تعريف متراكم الأطراف تماماً، إذ تعريف القدامي -أي مصلحة التعبدى مجهولة لدينا بينما مصالح التوصلى مكشوفة عندنا- لا يحتوى على تمام ملاكات «التعبدية و التوصلية» بل قد انتقض بنواقض عديدة.[1]

فنظراً لهزالة تعريف القدامي، قد استعرض المحقق الخوئي تعريفاً آخر قائلاً:

1. الأول (هو تعريف الشیخ الأعظم): ما لا يعتبر فيه قصد القربة، و ذلك كغسل الميت و كفنه و دفنه و ما شاكل ذلك حيث أنها واجبات في الشريعة الإسلامية و لا يعتبر في صحتها قصد القربة و الإتيان بها مضافاً إلى الله سبحانه و تعالى، فلو أتى بها بدون ذلك سقطت عن ذمته نعم استحقاق الثواب عليها يرتكز على الإتيان بها بقصد القربة و بدونه لا يستحق، و ان حصل الجزاء.

2. الثاني (الموافق للمحقق النائيني أيضاً):

- ما لا تعتبر فيه (التوصلي) المباشرة من المكلف بل يسقط عن ذمته بفعل الغير سواءً كان بالتبوع أم بالاستئناف.

- بل ربما لا يعتبر في سقوطه الالتفات و الاختيار.

- بل و لا إتيانه في ضمن فرد سائع، فلو تحقق من دون التفات و بغير اختيار، أو في ضمن فرد محرم كفى (تحقق التوصلي).

و ان شئت قلت: ان الواجب التوصلي مرة يطلق و يراد به ما لا تعتبر فيه المباشرة من المكلف. و مرة أخرى يطلق و يراد به مالا يعتبر فيه الالتفات و الاختيار. و مرة ثالثة يطلق و يراد به مالا يعتبر فيه ان يكون في ضمن فرد سائع. و يقابل القسم الأول ما تعتبر فيه المباشرة (أي التعبدى) و القسم الثاني ما يعتبر فيه الالتفات و الاختيار. و القسم الثالث ما يعتبر فيه ان يكون في ضمن فرد سائع، فلو أتى به في ضمن فرد محرم لم يسقط (عن ذمته كالتعبدى).

إزاحة الملازمة ما بين التعبدية و بين مباشرة العمل

ثم قد ألغى المحقق الخوئي «الترابط» ما بين قصد القربة و لزوم مباشرة العمل -في التعبدى- فبالناتالي قد استكملا حواره قائلاً:

«ثم إنّ القسم الأول من الواجب التوصلي بالمعنى الثاني (أي لا تُعتبر المباشرة و الاختيار و إباحة الفعل) قد يجتمع مع الواجب التعبدى بالمعنى الأول -و هو ما يعتبر فيه قصد القربة- في عدة موارد:

- منها: الزكاة فإنها رغم كونها واجبة تعبدية يعتبر فيها قصد القربة و الامتثال تسقط عن ذمة المكلف بفعل الغير (و بلا مباشرة)

سواء أكان بالاستنابة أم كان بالتبرع إذا كان مع الأذن، وأما لو كان بدونه (الإذن) فالسقوط لا يخلو عن إشكال و ان نسب إلى جماعة.

- و منها: الصلوات الواجبة على ولد الميت، فإنها تسقط عن ذمته بإتيان غيره كان بالاستنابة أم كان بالتبرع رغم كونها واجبات تعبدية.

- و منها: صلاة الميت فإنها تسقط عن ذمة المكلف بفعل الصبي المميز نائباً كان أم متبرعاً، كما ذهب إليه جماعة منهم السيد (قدره) في العروة و قرره على ذلك أصحاب الحواشي.

- و منها: الحج، فإنه واجب على المستطيع و لم يسقط بعجزه عن القيام بأعماله، إما من ناحية ابتلائه بمرض لا يرجى زواله و إما من ناحية كهولته و شيخوخته، ولكن مع ذلك يسقط عنه بقيام غيره به رغم كونه واجباً تعبدياً و منها غير ذلك.

فالنتيجة هي أنه لا ملازمة بين كون الواجب تعبداً و عدم سقوطه بفعل الغير (بل تسقط العبادة الثانية بفعل الغير تماماً) فإن هذه الواجبات بأجمعها واجبات تعبدية فمع ذلك تسقط بفعل الغير.

و من هنا يظهر:

1. ان النسبة بين هذا القسم من الواجب التوصلي (أي لا يعتبر المباشرة و الاختيار و إباحة الفعل) و بين الواجب التعبدى بالمعنى الأول (المتوفّق على القصد) عموم و خصوص من وجه، حيث ينفر الأول (التوصلي) عن الثاني (التعبدى) بمثيل تطهير الثياب من الخبث و ما شاكله، فإنه يسقط عن المكلف بقيام غيره به، و لا يعتبر فيه قصد القرابة و ينفرد الثاني عن الأول بمثيل الصلوات اليومية و صيام شهر رمضان و ما شاكلها، فإنها واجبات تعبدية لا تسقط عن المكلف بقيام غيره بها. و يتقيان في الموارد المتقدمة.

2. كما ان النسبة بينه (التوصلي المستغنى عن المباشرة و الاختيار و الإباحة) و بين الواجب التوصلي بالمعنى الأول (المستغنى عن قصد القرابة) عموم و خصوص من وجه، حيث يمتاز الأول عن الثاني بمثيل وجوب رد السلام، فإنه واجب توصلي لا يعتبر فيه قصد القرابة، ولكن يعتبر فيه قيد المباشرة من نفس المسلم عليه و لا يسقط بقيام غيره به. (و لكن يبدو أن المقرر قد أخطأ هنا إذ المباشرة تعتبر في رد السلام فلم يتحقق التوصلي بالمعنى الثاني إذن، و لهذا ستُصبح النسبة العموم و الخصوص المطلق).

و من هذا القبيل وجوب تحنيط الميت، حيث قد ذكرنا في بحث الفقه أنه لا يسقط عن البالغ بقيام الصبي المميز به. و يمتاز الثاني عن الأول بالموارد المتقدمة، حيث أنها واجبات تعبدية يعتبر فيها قصد القرابة، و مع ذلك تسقط بفعل الغير. و يتقيان (التوصليان) في موارد كثيرة كوجوب إزالة النجاسة و ما شاكلها، فإنها واجبة توصيلية بالمعنى الأول (إذ لا قصد فيها) و الثاني (بلا مباشرة) فلا يعتبر فيها قصد القرابة و تسقط بقيام الغير بها كالصبي و نحوه كما تسقط فيما إذا تحققت بغير التفات و اختيار، بل و لو في ضمن فرد محرم.

3. و أما النسبة بين الواجب التعبدى بالمعنى الأول (المتوفّق بالقصد) و الواجب التعبدى بالمعنى الثاني (المتوفّق بال المباشرة) أيضاً عموم من وجه، حيث يفترق الأول عن الثاني بالواجبات التعبدية التي لا يعتبر فيها قيد المباشرة من نفس المكلف كالأمثلة التي تقدمت (نظير الاستثناء) فإنها واجبات تعبدية بالمعنى الأول (مع القصد) دون المعنى الثاني (بلا مباشرة) و يفترق الثاني (التعبدى المباشرى) عن الأول (المتوفّق بالقصد) بمثيل وجوب رد السلام و نحوه، فإنه واجب تعبدى بالمعنى الثاني حيث يعتبر فيه قيد

المباشرة دون المعنى الأول حيث لا يعتبر فيه قصد القرابة ويلتقيان (التعبييان) في كثير من الموارد كالصلوات اليومية ونحوها.» [2]

فسلالة الكلام ضمن المقام:

1. أنا لو علّقنا التعبيّي على القصد والتوصلي على عدمه -وفقاً للمشهور- فسوف تكون الملازمة ما بين التعبيّي وبين المباشرة والاختيار والإباحة، ولا تتواءل هذه النسب الثلاث أساساً، فإنّ المشهور قد أقرّ بأنّ الميت لا يتقرّب إلى الله بعمل عبادي صادر من الغير، بل التقرّب رهين المباشرة تماماً.

Ø بينما لو استنكرنا هذا الترابط واعترفنا بأنّ انعدام القرابة يتلائم مع مباشرة العمل -وفقاً للمحقق الخوئي- نظير ردّ السلام وتطهير الثياب و...، فسوف تتشكل هذه النسبة الثلاث، وبالتالي لا تتسجل نسبة التساوي ما بين التعبيّي والمباشرة -زعمـاً للمشهورـ.

2. فوفقاً للمشهور -الملازمةـ سيدعُ نقاش متفرد بالنحو التالي: لو شكّنا في تعبيّي عمل أو توصليته فما هو الأصل اللفظي والعملي حينئذ؟

Ø بينما التاكرون للملازمة -نظير المحققين النائينيـ والخوئيـ كما هو الصوابـ سيخوضون ضمن نقاشـين بالنحو التالي:

- لو شكّنا في تعبيّي عمل أو توصليته وفقـاً للمعنى الأول -أي قوامـها بالقصدـ فأيـة أصالة لفظـيـة أو عمـلـية سـتـعينـناـ حينـئـذـ؟  
- ولو تحـيرـناـ في تعـبـيـةـ عملـ أوـ توـصـلـيـتـهـ حـسـبـ المعـنـىـ الثـانـيـ بـحـيـثـ تـسـائـلـنـاـ:ـ هلـ تـتـوجـبـ المـباـشـرـةـ أوـ الـاـخـتـيـارـ أوـ إـبـاحـةـ الـعـمـلـ أـمـ لاـ،ـ نـظـيرـ مـسـأـلـةـ الـأـمـرـ بـالـمـعـرـوـفـ،ـ فـمـاـ الـذـيـ سـيـقـضـيـهـ الأـصـلـ الـلـفـظـيـ وـ الـعـمـلـيـ فـيـ هـذـاـ الـمـيـدانـ؟ـ

فالحاصل أنّ المصطلحين الإنفينيـ سـيـحـوـلـانـ النـقـاشـ إـلـىـ شـقـيـنـ لـأـنـهـمـاـ يـتـفـرـعـانـ عـلـىـ مـلـكـيـنـ:ـ الـقـرـبـةـ أوـ الـمـباـشـرـةـ،ـ فـلـوـ حـدـدـنـاـ إـحـدـاهـمـاـ لـتـوـصـلـنـاـ إـلـىـ نـتـاجـ مـرـمـوقـ وـ أـثـرـ مـطـلـوبـ ضـمـنـ الـأـبـاحـاتـ الـفـقـهـيـةـ.

3. و لا يتوهمـنـ امرـءـ أـنـ التـعـبـيـفـ الثـانـيـ يـعـدـ منـ ثـمـرـاتـ التـعـبـيـ وـ التـوـصـلـيـ،ـ بلـ الـمـحـقـقـانـ النـائـينـيـ وـ الـخـوـئـيـ قدـ فـسـرـاـ هوـيـهـمـاـ بهـذهـ الصـيـاغـةـ،ـ ثـمـ عـلـىـ أـسـاسـهـ سـتـرـتـبـ الـأـثـارـ الـفـقـهـيـةـ وـ الـأـصـولـيـةـ أـيـضاـ.

4. و أمـاـ الـظـاهـرـ التـبـادـريـ منـ عـبـائـ الـكـفـاـيـةـ فـيـبـدوـ أـنـهـ قدـ اـسـتـقـبـلـ المـلاـزمـةـ -ـوـفـقاـًـ لـلـمـشـهـورــ حـيـثـ قـدـ لـفـتـ أـنـظـارـنـاـ بـدـقـةـ قـائـلـاـ:

«اللـوـجـوـبـ التـوـصـلـيـ هوـ ماـ كـانـ الغـرـضـ مـنـهـ يـحـصـلـ بـمـجـرـدـ حـصـولـ الـوـاجـبـ وـ يـسـقطـ بـمـجـرـدـ جـوـودـهـ (ـأـيـ بلاـ اعتـبارـ الـمـباـشـرـةـ وـ الـقـصـدـ وـ الـاـخـتـيـارـ وـ إـبـاحـةـ)ـ بـخـالـفـ التـعـبـيـ فـإـنـ الـغـرـضـ مـنـهـ لـاـ يـكـادـ يـحـصـلـ بـذـلـكـ بـلـ لـابـدـ -ـفـيـ سـقوـطـهـ وـ حـصـولـ غـرضـهــ منـ الـإـتـيـانـ بـهـ مـتـقـرـبـاـ (ـأـيـ الـمـباـشـرـةـ وـ إـبـاحـةـ وـ الـقـصـدـ وـ الـاـخـتـيـارـ)ـ بـهـ مـنـهـ تـعـالـىـ.ـ» [3]

أصناف قصد التقرّب في التعبيّيات  
لقد أذعنَ المشهور -نظير الكفاية و...- بأنَّ عملية «قصد القرابة» تتحقّق بألوان مُتبعثرة:

1. نـيـةـ الـفـعـلـ الـحـسـنـ الـمـتـطـلـبـ لـدـىـ الشـارـعـ.

2. نية المصلحة الكامنة في العمل.

3. نية أهلية المولى للعبودية بهذا الصنف.

فهذه النوايا مجدية بلا شجار، إلا أنهم قد تصارعوا حول إمكانية «قصد امتثال هذا الأمر» فهل:

Ø بإمكان المكلف أن ينوي العبادة بهذه الصياغة؟

Ø و هل بُوسع المولى - الشرعي أو العرفي - أن يدرج «قصد امتثال الأمر» حين إصدار أمره، بحيث يُنادي: أدعوني أو صلوا بقصد امتثال هذا الأمر؟

Ø ألا نتَورّط ضمن مأساة الدور المستحيل وفقاً للمشهور - لتوقف الأمر على قصد الامتثال و توقف قصد الامتثال على نفس الأمر - أم لا، وفقاً للمحقق الخميني و تلامذته حيث قد عالجوا الاستحالة من أساسه؟

**أشكال الاستحالات المطروحة في هذه الحلبة**

لقد عثّرنا على ستّ بيات قد شرحت كيفية استحالة «اتخاذ قصد الامتثال في خطاب الأمر»:

1. منها: قد أثبتت الاستحالة الذاتية.

2. و منها: قد سجلت الاستحالة الغيرية - لا الذاتية - .

3. و منها: قد أقررت بالاستحالة في حق تصور الأمر بحيث لا يُعقل له ذاتاً أن يتصور هذا الدوران نهائياً.

4. و منها: قد صرّخت بالاستحالة لدى عملية الإنشاء و الجعل.

5. و منها: قد أذعننت بالاستحالة ضمن مقام الفعلية.

6. و منها: قد هتفت بالاستحالة حين الامتثال.

و سنتحاور حول هذه الآراء المُتباعدة لاحقاً.

**مواجهة صاحب الكفاية للإستحالة**

لقد عالج المحقق الأخوند عرقلة هذا الشّجار عبر البيانات التالية قائلاً:

«ثانيتها - أي اعتبار قصد القرابة في الطاعة عقلاً - أن التقرب المعترض في التعبد إن كان بمعنى قصد الامتثال و (فأمرنا المولى ب) الإتيان بالواجب بداعي أمره كان مما يعتبر في الطاعة عقلاً ( فهو قيد عقلي لا شرعي) لا مما أخذ في نفس العبادة شرعاً ( فلا يُتاح عقلاً للشّارع أن يقيّد أمره بقصد الامتثال): و ذلك لاستحالة أخذ ما (أي قصد الامتثال) لا يكاد يتأتى إلا من قبل الأمر بشيء كالصلة، فلا يؤخذ قصدها) في متعلق ذاك الأمر مطلقاً شرطاً أو شطراً فما لم تكن نفس الصلة متعلقة للأمر لا يكاد يمكن إتيانها بقصد امتثال أمرها (المتفرّع على الصّلاة).»[4]

فبالتألي، قد أضاء صاحب الكفاية -في كلماته- محدودَين ثمْ أجابهما بإيجاز تماماً.

- 
- [1] وفقاً لتصريح الشيخ الأعظم قائلاً: و الثاني (التوصلي) غير منعكس لخروج جملة من التوصليات التي لا يعلم وجه المصلحة فيها فضلاً عن انحصرها في شيء كتوجيهي الميت حال الاحضار إلى القبلة و مواراته و نحو ذلك (مطروح الأنظار، طبع قديم. قم ص59 و 60).
  - [2] خوئي أبوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). Vol. 2. قم - ايران: انصاريان.
  - [3] آخوند خراسانی محمدکاظم بن حسین. کفاية الأصول (طبع آل البيت). قم ص72 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
  - [4] نفس المصدر.